العولمة الاقتصادية
مظاهرها و آثارها

د . محمد رؤوف سعيد
استاذ مساعد
كلية الأدارة والأقتصاد
جامعة السليمانية

رفيق محمد صالح
مدرس مساعد
المعهد الفني / السليمانية

المقدمة

لابد لنا من الاعتراف أن مسيرة المجتمع البشرى نحو ظاهرة ((العولمة الاقتصادية)) هى ليست بمسيرة حديثة بل أنها مسيرة قديمة وهي لازالت مستمرة ولن تتوقف غير أن تسمية هذه الظاهرة هى حديثة نسبياً على أذهان الناس وقد تبلورت بالفعل منذ بداية التسعينات من القرن العشرين إلا أنها انتشرت ومنذ ذلك الوقت انتشاراً واسعاً والتي تعكس بالفعل عمق الظاهرة وأهميتها .

إن ظاهرة ((العولمة الاقتصادية)) هي نتيجة طبيعية للتوجهات نحو (عالم بلا حدود) بتأثير مجموعة كبيرة من العوامل و المتغيرات المتداخلة والمتشابكة مثل الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والانتشار الواسع للعلاقات الاقتصادية التي جعلت من الإنتاج والتوزيع وعمليات التصنيع متغيرات عالمية تحدث في ظل مجتمع الأعمال والشركات متعددة الجنسية ووسيلتها هي إطلاق العنان للتبادل التجاري بين أطراف لا تحدها حدود وقد سايرت هذه الظاهرة بل ودعمتها الأفكار الليبرالية الديمقراطية الحديثة والتي كانت من نتائجها الاقتصادية سيطرة اقتصادات السوق بعد أن سحبت أعداد كبيرة من الدول أيديها عن التدخل في الشؤون الاقتصادية وحتى الاجتماعية أحياناً مثل (الضمان الاجتماعي) إذ أن المفاهيم الليبرالية الحديثة هي أعمق و أشمل من المفاهيم التي نادت بها المدرسة الكلاسيكية أن تكون الدولة هي (الدولة الحارسة) في أن تتوقف وظائفها عند حدود حماية القانون و النظام العام وحماية الأمن الداخلي والخارجي فالفكر الاقتصادي المعولم الذي يروج للعولمة الاقتصادية يطالب البلدان أن تنصهر فى بودقة العالم الذي يتقلص باستمرار ويتضائل حجمه نتيجة ثورة الاتصالات و الانتشار السريع للمعرفة التي أصبحت سلعة يتداولها الجميع دون استثناء فأصبح العالم (قرية كوكبية) والحدود الجغرافية التى تفصل بين الدول تزول تدريجياً إذ تخترقها يومياً المعلومات التي تنساب عبر شبكات

الانترنيت و التلفزة الفضائية دون أن تكون للدول سلطاناً عليها لذا فأن القوانين تصبح هشة ولن تقاوم التغيرات التى تحدثها العولمة الاقتصادية لذا فأن هذه القوانين ستصبح أكثر مرونة وسوف تستجيب للتغيرات التى تفرضها هذه الظاهرة .

إن ولادة أية ظاهرة بحجم ظاهرة العولمة الاقتصادية لن تكون سهلة و يسيرا بل تتخللها الكثير من العراقيل منها الأشكال والأنظمة السياسية المتباينة والقوانين المختلفة السائدة في الدول والأجهزة البيروقراطية والمؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة وهى مؤسسات تبذل جهوداً حثيثة في سبيل أن تبقى الحواجز التى تفرضها الدول من أجل أن تبقى محتكرة للسوق في بلدانها وفيما لو كانت هذه المقاومة شديدة ولو أنها وقتية فأنها تتطيع ولفترة معينة أن تؤخر حصول الظاهرة إذ أن الاستثمارات الأجنبية وأستثمارات الشركات متعددة الجنسية لاتبحث إلا عن مواطن آمنة ومفتوحة وبعيدة عن أي شكل من أشكال المخاطرة .

في عصر العولمة الاقتصادية تظهر سلطة أخرى بجانب سلطة النخبة السياسية المنتخبة والمسيّرة من قبل البرلمانات وهى سلطة النخبة (التكنوقراطية . الاقتصادية) غير المنتخبة وغير المسيّرة والتي تحاول دوماً إضعاف دور الدولة القومية بل وإذابتها فى بودقة العولمة الاقتصادية من خلال الاتكال على الإفرازات التي تحدثها ثورة الأتصالات وقوة الشركات متعددة الجنسية والأفكار الليبرالية الحديثة والمستجدات اليومية التي تكون جميعها في صالح هذا الاتجاه .

في ظل التطور العاصف للعولمة الاقتصادية تتغير بنية المجتمعات الخاصة بالبناء الطبقي إذ إن الثورة العلمية التكنلوجية وثورة الاتصالات والمعلومات تفرض انخفاض نسبة الطبقة العاملة نتيجةإحلال الآلات محل العمل اليدوي فيما يزداد ويتوسع قطاع الخدمات لذا تزداد نسبة الطبقة المتوسطة على وجه الخصوص المثقفين والتكنوقراطين الذين يعملون في مجال شبكات الأنترنيت والأتصالات عبر الأقمار الصناعية .

زاد تبلور " العولمة الأقتصادية " منذ أن سيطرت الشركات متعددة الجنسية و بعد أن لعبت بمقدرات الاقتصاد في جميع أنحاء العالم إذ أنها استطاعت أن تعولم الأستثمار والانتاج والخدمات وأساليب ألانتاج والتسويق والأعلان والاستهلاك .

من مظاهر " العولمة الاقتصادية " التطور الكبير في مجال تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والمعلومات والأنفاق الهائل في مجال بحوث التطور التكنولوجي والذي يتحقق بشكل كبير في ثلاثة أقطاب رئيسية في العالم وهي ((أمريكا الشمالية)) و ((دول الأتحاد الأوربى)) و ((اليابان)) وهي بحوث تجريها على الأغلب الشركات متعددة الجنسية والتي من نتائجها حصول كثافة هائلة في الرأسمال على حساب العناصر الإنتاجية الاخرى على وجه الخصوص عنصر العمل وهي نتيجة افرزت زيادة كبيرة في الانتاج والانتاجية .

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية كأية ظاهرة اخرى لها مؤسساتها الاقتصادية حيث أن أهم المؤسسات الاقتصادية التي خدمت هذه الظاهرة هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاد والتعمير ومنظمة التجارة العالمية إذ لعبت هذه الؤسسات وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية دوراً بارزاً في إنفتاح الدول على السوق العالمية .

تأتي أهمية البحث من أهمية الحدث نفسه وعمق الظاهرة على الصعيد العالمي بأسره فهو موضوع يستحق المزيد من التحليل واتفسير لابراز مظاهرها والنتائج التي قد تمخض عنها.

تتفحص مشكلة البحث في عدم وجود رؤية واضحة على الاقل بالنسبة للبلدان النامية عن اهمية الظاهرة وعمق تاثيراتها واكثر من هذا فأن هناك بعض الجهات في هذذه البلدان تبدى مقاومة شديدة عن قصد أو بدون قصد بحجة أن هذه الظاهرة ماهي الا وسيلة جديدة ابتدعتها الدوائر الاستعمارية لاستمرارها في نهب ثروات شعوب الدول النامية من خلال ربطها بفلك الرأسمالية الصناعية العالمية .

يهدف البحث الى الاجابة عن تساؤل طالما زاد ترديده وهو هل "العولمة الاقتصادية" في مصلحة الشعوب جميعها وهل تحقق الخير للجميع وبدرجات متساوية .

يفترض البحث أن "العولمة الاقتصادية" ظاهرة عالمية لامفر منها وهي تفيد البلدان جميعها بسبب معطيات الثورة العالمية التكنولوجية وثورة الانصارات والمعلومات وهي و ان حملت بعض السلبيات فأن إيجابياتها اكثر بكثير من سلبياتها .

اعتمد في معالجة الموضوع اسلوب علمياً طريقته والتحليل المسهب لمظاهر العولمة بالاعتماد على تسلسل الأحداث وتشخيص آثارها بالاستناد الى أحدث الأرقام والبيانات المنشورة سواءاً كانت هذه البيانات مقتبسة من الكتب والبحوث العلمية أو من مصادرها الاصلية بهدف معالجة الموضوع وفي ظل المعطيات السابقة فأن البحث قد جرى توزيعه كي يتناول النقاط الآتية :-

أولاً :- مفهوم العولمة الاقتصادية.

ثانياً :- عولمة الاستثمار.

ثالثاً :- عولمة التجارة .

رابعاً :- مؤسسات العولمة الاقتصادية .

خامساً :- الشركات متعددة الجنسية والعولمة الاقتصادية.

سادساً :- عولمة أسواق المال والمصارف وحركة الرساميل.

سابعاً :- الثورة العلمية والتكنولوجية اداة العولمة الاقتصادية .

ثامناً :- التجربة التنموية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)

الخاتمة

أولا:مفهوم العولمة الاقتصادية

إذا كانت كلمة﴿ العولمة الاقتصادية﴾ حديثة بعض الشيءعلى اذهاننا فان بوادرها جد قديمة، فالمبادلات التجارية بين البلدان المختلفة كانت موجودة منذ عصور خلت ،الا ان انتشارها الكبير وشيوعها الواسع لم يفرض نفسها،الافي الاونة الاخيرة نتيجة للسرعة المتنامية لانتقال الافراد والسلع والخدمات بعد ان تقربت المسافات وتحطمت القيود وزالت الحواجز بفعل النتائج التي افرزتها الثورة العلمية والتكنلوجية والثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات التي جعلت من العلاقات الاقتصادية قوية ومتشابكة الى درجة كبيرة فاصبحت الكرة الارضية صغيرةوتسير باتجاه العولمة الاقتصادية.

جاء مصطلح العولمة بالاصل من كلمة (القرية الكونية(Globall) من خلال تشابك شبكات (التكنو الكترونية)التي تزاوجت فيها الكومبيوتر بالاقمار الفضائية وبالتلفون والتلفزيون ،وهي اجهزة عملت على انفتاح الحدود الاقتصادية ،وجعلت من التشريعات والقوانين مرنة مما شجعت العمليات الاقتصادية والانشطة الراسمالية لتتخطى مجالات انشطتها ليشمل العالم باسره .واصبحت التعددية الجنسية الشرط الاساس لنجاح هذه الظاهرة ،وقد اقتنع الجميع ان الاقوى هو المستفيد الاكثر من الانفتاح العالمي وحرية التبادل التجاري [١].

ان العولمة هي ليست حالة ثابتة ،بل هي حالات تحولات متواصلة ،اذ تتداخل خلالها مظاهر التنافس ،والصراع بين الدول الكبرى ،بل بالاحرى بين الاقطاب الكبرى كما وانها تتضمن حالات الابداع والاختراع ،وانتشار التكنلوجيا وتاثيراتها في مجال الانتاج والتجارة والتكامل الاقتصادي وتغلغل الشركات متعددة الجنسية وسيطرتها على السوق العالمية وانتشار المظاهر الاستهلاكيةالنتشابهة على الصعيد العالمي ،فالانتاج يصبح عالميا والسلع المنتجة تصبح سلعةعالمية مع وجود اختلافات طفيفة فيما بينها .والتحسينات تجري على هذه السلع بوتائر متشابهة وان كانت غير متماثلة كليا [٢]

لايمكن وصف العولمة الاقتصادية ،انها ظاهرة خارجة عن ظروفنا الحياتية ،بل هي بالاحرى تغيير في نمط حياتنا ،فهي لا تستهدف ازالة القيود الاقتصادية فحسب ،بل تستهدف ايضا ازالة الحواجز والقيود التي تفرضها الدولة القومية ،حيث نجد ان نمو التجارة العالمية يفوق كثيرا ،نمو الناتج القومي لدول العالم فمن خلال المقارنة بين الاثنين نجد ان الناتج القومي الاجمالي لدول العالم البالغ حوالي مائتي دولة لم يزد معدله عن (١,٩ ٪)سنويا خلال الفترة (1984-1994)،في حين ان التجارة العالمية نمت خلال الفترة نفسها بمعدل سنوي قدره (٥,٣ ٪) وهذا ما يؤكد زيادة التشابك بين دول العالم من حيث العلاقات الاقتصادية التي فرضتها تيار العولمة الاقتصادية [٣]

في فترة العولمة الاقتصادية ،فان السوق العالمية التي تصبح مذهب اللبرالية الحديثة يتم تاطيرها في بعد واحد وهو البعد الاقتصادي الذي يكون مظهره هيمنة نظام السوق العالمية [٤].

ان عولمة النشاط الاقتصادي لايستهدف فقط تدويل النشاط الاقتصادي بمعنى ان يتزايد الانتشار الجغرافي للنشاط الاقتصادي بل ان العولمة تعني التكامل الوظيفي للانشطة الاقتصادية المنتشرة جغرافيا [٥]

بما ان ظاهرة العولمة الاقتصادية هي حديثة نسبيا لذا نلاحظ بعض التناقض في سماتها ،بسبب تعدد العوامل والنتائج المسببة لها ،كما ان العلاقات المنبثقةعنها تتميز بعدم الاستقرار والثبات حيث ان عمليات التدويل تتميز بتداخل عميق بين البحث عن مصادر المواد الغزيرة ومصادر اليد العاملة الرخيصة والرساميل الكبيرة من خلال تسابق شركات ذات جنسيات متعددة تهدف الى اكتساح الاسواق ،الا ان هذه الشركات لا تعمل في الوقت الحاضر وفق انظمة احتكار القلة التي تجعل من استقرارها وتوازنها تقاسما للاسواق خلال تهادنات بينها [٦]. فالوضع مختلف في ظل العولمة الاقتصادية ،فالشركات تعيد تنظيمها وهياكلها وتحالفاتها مع الدول ومع مراكز الابحاث العلمية والتكنلوجية ذات الاقطاب المتعددة التي تتمركز فيها قوى المال والتكنلوجيا والسلع والخدمات ،كما ان العولمة تستدعى حالة الانفراج السياسي والتوازن الافتصادي [٧]

تتجلى المظاهر الاساسية للعولمة الاقتصادية في تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول ،من حيث المبادلات التجارية من خلال نزع قواعد الحماية الكمركية بعد انبثاق منظمة التجارة العالمية ونشاط الشركات متعددة الجنسية وكتيجة حتمية لثورة المال والاقتصاد والثورة العلمية والتكنلوجية التي اكتسحت العالم [٨].

لا يمكن فصل مظاهر العولمة الاقتصادية واثارها بصورة قطعية بل يمكن التعبير عنها من خلال سيطرةو عولمة الاستثمار والتبادل التجاري وسيطرة الشركات متعددة الجنسية وثورة المال والاتصالات والثورة العلمية والتكنلوجية

ثانيا:-عولمة الاستثمار

ان الاستثمار هو تيار من الانفاق على السلع الراسمالية الثابتةمثل الطرق والجسور والمباني والالات والاضافة الى الخزون من المواد الاولية والسلع الوسيطة والنهائية والمشتريات من الاسهم وتختلف تاثيرات الانفاق الاستثماري على الانشطة الاقتصادية حيث انه يزيد من التراكم الراسمالي المتمثل بالسلع الانتاجية ،كما انه ينمي من قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات ويغذي الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد ،كما وان المستثمر الذي يستخدم السلع الراسمالية في المشروع يقارن بين ايراداته مع تكاليف الاموال التي انفقها والتي

قد تكون مقترضة مقابل ثمن وهو سعر الفائدة المدفوع لشراء السلع الراسمالية وقد اعتاد المستثمرون اعتماد هذه المقارنة من خلال طريقة الكفاية الحدية لراس المال [٩].

ان العلاقات الاقتصادية في فترة سيطرة العولمة الاقتصادية تشمل جميع الانشطة الاقتصادية اذ تنساب عوامل الانتاج بسهولة ويسر منها حركة وانتقال رؤوس الاموال بهدف الاستثمار ،ونقود هذه العملية شركات عملاقة متعددة الجنسية ذات التقنية العالية وقد تلعب عوامل سوقيةوغير سوقية في التاثير على هذا الانتقال الى ما وراء الحدود القومية على اعتبار ان هذه الحدود وهمية ومعرقلة للنشاط الاقتصادي .واذا كان مثل هذا الانتقال لرؤوس الاموال منتقدة لدى بعض الدوائر بوصفها تخدم الدول الغنية ،الا ان الاخرين يجادلون ان العولمة الاقتصادية آتية لا محال وانها لن تبقي لاية دولة مهما كانت كبيرة او صغيرة او غنية او فقيرة دورها بل تجعلها تابعة لها ،وكنتيجة للثورة العلمية والتكنلوجية وثورة الاتصالات والنقل ،فان العالم يصغر الى حد يكون اشبه (بقرية كونية)،تنساب فيها رؤوس الاموال بسهولة ويسربعد ان تجرف معها كل العوائق والحواجز[١٠]

ان تدفقات رؤوس الاموال التي تاتي من كل انحاء العالم تاتي فرضا لا اختيارا ،وحيث ان هذه التدفقات لرؤوس الاموال قد تكون لها اثار سلبية على ظهور ازمات نقدية ومالية وبطالة هيكلية ،الا انها تساعد على تحقيق تحولات عميقة في البنيان الاقتصادي وفي تحقيق التنمية وهذا ما لمسناه في بعض دول امريكا اللاتينية ودول جنوب شرق اسيا والتي لولا هذه التدفقات لرؤوس الاموال لكانت امالها في التنمية الاقتصادية ضئيلة الى حد كبير وفي نفس الوقت من الممكن ان يصبح انتقال رؤوس الاموال للدول الاقل تقدما سلاحا ذو حدين فقد يؤدي الى تحقيق معجزة اقتصادية كما وانها من الممكن ان يؤدي في فترة اخرى الى انهيار اقتصادي وفوضى اقتصادية كما حدث لدول جنوب شرق اسيا ابتدا من عام ١٩٩٧ [١١]

ان تيار العولمة الاقتصادية آت لامحال ،لذا فان على البلدان خاصة النامية ،وبهدف جني ثمار هذه العولمة في تنمية اقتصاداتها والاسراع بها ان تهيء البيئة المناسبة لاستقبال رؤوس الاموال الاجنبية من الناحية التشريعية والناحية التقنيةو البشرية كي تحافظ على ثقة الاسواق الداخلية والخارجية وتفسح المجال امام تدفقات رؤوس الاموال وقد ساعدت الظروف التي استجدت بعد زوال الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وتراجع الكتلة الشرقية والصين عن افكارها السابقة وفتح ابواب بلدانها المغلقة امام الاستثمارات الاجنبية لاستقبال رؤوس الاموال ،اعتقادا منها انها الطريقة الوحيدة للالتحاق بالعالم الذي يشهد تطورا مذهلا في مجال التكنلوجيا وتطبيقاتها في مجال العمليات الانتاجية والانشطة الاقتصادية ،هذا العالم الذي تقوده الليبرالية الاقتصادية الجديدة والشمولية المتمثلة بالعولمة الاقتصادية [١٢] ،فعلى البلدان جميعها ان تقضي وبصورة جذرية على كل ما يعيق الحركة الراسمالية ،كي تحظى بالاولوية في الحصول على المساعدات المالية من البنك الدولي وصناديق الاموال حيث ان المفاهيم

السابقة من التخوف من الراسمال الاجنبي اصبحت بالية بخصوص ما يصحب الراسمال الاجنبي من نفوذ سياسي اجنبي ،كما ان العراقيل ما يتعلق باللغة والتقاليد والعادات والعوامل العاطفية الاخرى التي يمكن درجها تحت مصطلح (القومية)اصبحت هشة ولا تقاوم تيار العولمة الاقتصادية فكل عثرة يتم وضعها هي مضيعة لفرصة من التقدم وتخلف لركب التطور [١٣]

من خلال ملاحظة تدفق الاستثمارات الاجنبية بين دول العالم ،نلاحظ وبجلاء تزايد هذه الاستثمارات وبدرجات كبيرة ،حيث ازدادت هذه الاستثمارات من (47.8)بليون دولار الى (173.3)بليون دولار خلال الفترة من عام (1985-1993) ان هذا الاستثمارات قد ازدادت بمعدل نمو سنوي قدره 14.2٪ ،واذا كانت تدفقات الاستثمارات بين الدول تجري بنسبة كبيرة بين البلدان الصناعية ففي الوقت الحاضر ان تدفقات الاستثمارات بين البلدان الصناعيةفي تقلص مستمر .بينما تزداد هذه التدفقات بين البلدان النامية ،فعلى سبيل المثال كانت حصة البلدان الصناعية من التدفقات الاستثمارية العالميةفي عام 1985 حوالي 73.04% غير انها انخفضت في عام 1993 الى حوالي 59.09% في حين ازدادت حصة البلدان النامية من 26.06 ٪ الى 40.04 ٪خلال الفترة نفسها [١٤]

ثالثا :عولمة التجارة

اكد معظم الاقتصادين ومنذ عهد (ادم سمث) على اهمية التجارة الخارجية وفوائدها بالنسبة للبلدان المختلفة على اساس المزايا المطلقة والنسبية التي تحققها البلدان التي تدخل محضل التجارة الخارجية وقد ظهرت العديد من النظريات الاخرى التي تؤكد على اهمية التجارة الخارجية فيما اختلفت البلدان فيما بينها بخصوص افضل السياسات التجارية المعتمدة ففضل البعض الحرية التجارية فيما فضل البعض الاخر سياسات الحماية التجارية [١٥] وهي سياسات تهدف في الغالب الى تحسين وضع الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليص الاستيرادات الا ان سياسات الحماية التجارية لم تكن تهدف قط الى تحجيم التجارة اذ ان وجود التبادل التجاري بين بلدين يؤدي الى تحقيق مكاسب بالنسبة لهما حيث يزداد الدخل القومي في البلدين بالاستناد الى قيمة الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية [16]

ان السبب الاساس لقيام التجارة الخارجية هو وجود فروق في الاسعار المطلقة والاسعار النسبية للسلع من دولة الى اخرى بسبب الوفرة والندرة من العناصر الانتاجية الداخلةفي انتاج تلك السلع وبالتالي الاختلاف في اسعارها النسبية علما ان التجارة الخارجية لا تقضي على هذه الاختلافات في الاسعار حيث ان نقل السلعة من دولة الى اخرى يعني تحمل الناقل تكاليف اخرى اضافية وهي تكاليف النقل هذا ناهيك عن الربح الذي يبتغيه من بيع تلك السلع [١٧]

ان الثورة العلمية التكنلوجية وتطبيقاتها في مجال النقل والاتصالات احدثت ثورة في مجال الاتصالات والنقل بسبب التسهيلات الكبيرة التي احدثتها هذه الثورة من نقل كميات هائلة من السلع وبالسرعة القصوى مما ساعد على خفض تكاليف النقل كما وان دخول الشركات متعددة الجنسية وبقوة في مجال نقل هذه السلع ادى الى ظهور حالة جديدة وهي انفصال الادارة عن الثروة والملكية اذ ان المدراء يجدون انفسهم احرارا امام ضغوط حاملي الاسهم الذين يهدفون الى تحقيق اقصى الارباح وبالتالي فان الشركات هذه تضع نصب اعينها اهدافا اخرى غير الربح مثل النمو والسيطرة والتراخي الاداري مما يساعد على نقل كميات كبيرة من السلع الى البلدان الاخرى دونما فرض هامش ربحي كبير [١٨] وهي نتيجة تؤدي بالطبع الى زيادة التجارة العالمية والتي يمكن ارجاعها بسهولة الى العولمة الاقتصادية وفي الوقت الحاضر فان ال(500) شركة ذات الجنسيات المتعددة او بالنظر الى امكاناتها الواسعة استطاعت ان تفتح اسواقا جديدة في العديد من البلدان واستطاعت ان تقضي على المنافسة المحلية لاسواق تلك البلدان ونتيجة لذلك استطاعت ان تفرض نموا في التجارة المحلية وتحقق ارباحا اضافية نتيجة للتجارة العالمية المتزايدة بفصل تغلغل هذه الشركات في اسواق الكثير من البلدان حيث وفي عصر العولمة التجارية فان قضية التجارة بين البلدان وعقد الصفقات التجارية لن تعود حكرا لممثلي الدول والحكومات فيظهر ممثلون عبر الحدود تتمثل بالشركات متعددة الجنسية وممثلي الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية وممثلي الامم المتحدة فهي جهات تعمل بالطبع على توفير قدر اكبر من الحرية التجارية بين بلدان العالم وتؤثر على توفير بيئية ملائمة لتحقيق العولمة التجارية ومثل هذه العولمة توفر ضغطا اكثر للتنافس مما يساعد على الابقاء على الموارد ويحافظ عليها من أي هدر وتتعامل مع الطبيعة بشفافية اكبر حيث ان زيادة التنافس تؤدي الى تقليل التكاليف [١٩]

تسير التجارة العالمية نحو التعاظم والانفتاح رغم تقهقر نمو الانتاج العالمي ففي فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان معدل نمو الناتج العالمي قد قدر ب(5%)سنويا الا ان هذا النمو انخفض في فترة السبعينات الى (3%) اما في فترة الثمانينات فقد انخفض الى(2%) سنويا ويمكن لنا التاشير على هذه الحقيقة من خلال المقارنة بين زيادة الناتج العالمي والزيادة في التجارة العالمية ففي الوقت الذي لم يزدد الناتج العالمي خلال الفترة (1945-1994)الا بمقدار (5.5)مرةفان التجارة العالمية قد ازدادت بمقدار (14) مرة وهو ما يؤكد ان التجارة العالمية تسير نحو العولمة نتيجة انفتاح البلدان امام غيرها وحيث يعود جزء من هذا الانفتاح الى تزايد وسرعة انتقال الكتلة المالية بين مختلف الاسواق والبورصات المالية ففي الوقت الذي كانت المعاملات اليومية في اسواق الصرف العالمية لاتتجاوز سوى (290)مليار دولار في عام (1986) فان هذه المعاملات قد ازدادت الى (1300)مليار دولار في عام (1990)اي بمقدار(4.5) مرة [٢٠]

وفي الواقع ان هذه التيارات المالية في معظمها لا تمر عبر اجهزة الانتاج بل انها تخصص لاغراض المضاربات التي تستهدف تحقيق الربح السريع الطابع الاساس للراسمال العالمي [٢١]

في زمن العولمة الاقتصادية يسيرالعالم نحو المزيد من التركز والتمركز للتجارة الدولية اكثر من اية حقبة زمنية سبقت هذه المرحلة من فترات التدويل وسيطرة الشركات متعددة الجنسية وهذا التركز والتمركزللتجارة الدولية استاثرت بها ثلاثة اقطاب رئيسية في العالم وهي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي واليابان فقد استحوذت هذه المناطق الثلاث على حوالي (78%)من الواردات العالمية وعلى (94%) من صادراتها من السلع المصنعة وهي عمليات تجارية تجري بواسطة الشركات الكبرى في هذه المناطق كما ان المناطق نفسها تستاثر بحوالي (90%)من الاستثمارات المتواجدة عبر انحاء العالم وامام هذا الوضع فان حصة البلدان النامية من التجارة العالمية قد تقلصت على سبيل المثال نلاحظ ان حصة الدول النامية من صادراتها من المواد الاولية في التجارة العالمية كانت في عام 1963 حوالي (35%) انخفضت هذه الحصةعام 1992 الى 13% بسبب انخفاض قيمة صادراتها نتيجة انخفاض اسعار السلع والمواد الاولية التي تصدرها وكذلك الحال سيطرة الشركات متعددة الجنسية على تجارة هذه السلع والمواد وهي شركات تديرها اقطاب التركز والتمركز العالمي على مصادر المواد الاولية وجعلتها منخفضة الاسعار لخدمة قضية الصناعة في مناطق اقطاب العولمة ونرى الوضع اسوء فيما يتعلق بدول الجنوب المصنعة مثل المكسيك والهند والبرازيل والارجنتين حيث لم تتجاوزصادراتها من السلع سوى 2% من الصادرات العالمية [٢٢] وهنا لابد من الوقوف على حقيقة اخرى وهي ان المادة الوحيدة التي احتفظت برواجها من صادرات البلدان النامية في التجارة العالمية هي صادرات هذه البلدان من النفط الخام حيث ان هذه المادة وبسبب العوامل الطبيعية وحاجة المناطق الصناعية قد ازدادت بالكميات العينية الا ان اسعارها لم ترتفع بنفس وتيرة ارتفاع اسعار السلع المصنعة وذلك بسبب القوة التساومية الطفيفة للسلطات الحاكمة بسبب افتقارها الى القاعدة الشعبية الداعمة لسلطتها وفي زمن العولمة الاقتصادية فان الشركات الكبرى الموجودة في اقطاب السيطرة الاقتصادية في العالم تطالب بلدانها وحكوماتها بايجاد اسواق جديدة حرة وهو السبب في مطالبة الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي دول العالم التي احتفظت باثار التدخل الحكومي والاقتصادات الموجهة بضرورة تبني الفكر الليبرالي الحر وجعل التجارة الخارجية حرة طليقة في عالم باتت الشركات المتعددة الجنسية تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية اذ انها تستأثر من الوقت الحاضر بحوالي 90%من التجارة العالمية وهكذا فان اوضاع التبادل التجاري في زمن العولمة الاقتصادية هي ليست توسيع التبادل التجاري والوصول الى اسواق جديدة بل بالاحرى هي فرض اليات جديدة في التجارة العالمية [٢٣] .

رابعا : مؤسسات العولمة الاقتصادية

شهد انتهاء الحرب العالمية الثانية اطلاق مشروع (مارشال) لمساعدة الدول الاوربية خارج منطقة النفوذ السوفياتى فى اعمار بلدانها و النهوض بأقتصادياتها ، كي تقيها من المد الشيوعى القادم من الشرق ، كما وظهر عدد من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول في التغلب على العجز في موازين مدفوعاتها من خلال منح قروض قصيرة الاجل ، وظهر ايضا البنك الدولى للأنشاء والتعمير لمساعدة البلدان في انشاء مشاريع تخدم قضية التنمية فيها ، من خلال قروض متوسطة و طويلة الاجل .وقد تزايد دور صندوق النقد الدولى بعد أن استطاع تطوير دور المشروطية في حقوق السحب الخاصة من خلال فرض رقابات على اقتصاديات الدول الاعضاء عند حدوث عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ، و بعد أن ازداد عرى التعاون بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للأنشاء والتعمير وبعد تفاقم أزمة المديونية في العديد من البلدان خاصة النامية منها ، ظهرت فرصة سانحة لهاتين المنظمتين لفرض برامج التكيف الهيكلي في مجال تشريعات العمل والاستثمار والضريبة و ايجاد المناخ الملائم للتبادل التجارى وهي اجراءات كانت في خدمة قضية العولمةالاقتصادية [24] .

اضافة الى هاتين المنظمتين ، فقد ظهرت منظمة (الگات) في عام (١٩٤٧) ومقرها في جنيف ، كانت تهدف الى تحرير التجارة العالمية وازالة كل القيود والحواجز والتعريفات الكمركية وقد استفاد عدد من الدول من التطبيق الفعلي لمبادىء هذه المنظمة ، اذ استطاعت اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة و ماليزيا وهونغ كونغ وتايوان و اندنوسيا والرازيل بدرجات متباينة من اطلاق منتجاتها الى السوق العالمية مستفيدة من مزايا الفن الانتاجى واعتماد التكنلوجيا المتطورة والايدى العاملة الرخيصة وتوجيه العقائد والعادات المحلية في خدمةتحقيق هذا الغرض، وبالفعل فقد استطاعت هذه البلدان من انتاج سلع مصنعة ذات كفاءة عالية وباسعار منخفضة للدخول الى السوق العالمية واستطاعت أن تنافس بسلعها الدول الصناعية المتقدمة حتى في عقر دارها ، ان هذه النتيجة أدت رغم العديد من الاجراءات والعراقيل الى تحقيق تنمية متسارعة في هذه البلدان انعكست على العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية منها ارتفاع المستوى المعاشى فيها ليقترب من المستوى المعاشى في البلدان الاوربية وان يساير اسلوب الحياة فيها مع روح العصر للاستفادة من مزايا الثورة التكنلوجية مع الاحتفاظ بالارث القومى والوطنى الذي يتفاخر بها شعوب تلك المنطقة [25] .

استطاعت المنظمة العالمية للتجارة اثناء المفاوضات المتعددة الاطراف لجولة (اورگواى) من اقناع الدول النامية الاعضاء في (الگات) في القبول بتوصيات جولة (اورگواى) أن

تعمل هذه البلدان على اقامة نظام استثماري وطني يفتح الابواب امام الخارج وتهيء الشروط المناسبة للاندماج في سوق الراسمال العالمية من خلال اجراءات تقوم بها هذه البلدان مثل التغيرات التى يجريها على سياساتها الاقتصادية واعادة تشكيل هياكلها الاقتصادية لجذب الاستثمارات الاجنبية والانفتاح الاقتصادي وتشجيع الخصخصة من خلال اعتماد سياسات مالية ونقدية وسياسات خاصة بسعر الصرف تخدم هذا الجانب . فكل هذه الاجراءات قد خدمت عولمة الاقتصاد والتجارة العالمية . وقد ثبتت تجربة العقدين الاخيرين من القرن العشرين ان دول جنوب شرق اسيا ودول امريكا اللاتينية التى اخذت بتوصيات جولة (اورگواى) ودخلت التجارة العالمية بخطى ثابتة افادت عولمة التجارة من خلال اندماج هياكل التجارة العالمية لهذه البلدان مع بقية العالم المتقدم المتمثل باقطاب العولمة (الولايات المتحدة الامريكية ، الاتحاد الاوربي ، اليابان) مستفيدة من مزايا العولمة بخلاف البلدان النامية الاخرى التى تخلفت عن ركب عولمة الاقتصاد مثل بلدان الشرق الاوسط والدول الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى في افريقيا ، وعليه فأن مثل هذه البلدان ، اذاما ارادت الاستفادة من مزايا العولمة أن تهيء البيئة المناسبة للدخول اليها من خلال الاندماج مع السوق العالمية والانخراط فيها ، اذ أن هذا الاندماج سيفيد بالطبع الدول النامية حيث بامكانها أن تزيد من صادراتها من السلع والخدمات التى تتخصص بها من خلال الاستفادة من ثمار التقدم التكنلوجي الذي تفرزه العولمة لتعزيز الكفاءة الانتاجية فيها ، ومن خلال تعزيز دور ادارة الاقتصاد والعمليات الاقتصادية وكما هو معلوم أن عولة التجارة الخارجية لاتعود بالفائدة الى الدول النامية فقط اذاما سلكت هذا الطريق ، وانما تعود بالفائدة ايضا الى الدول الصناعية التى تجد لنفسها اسواقا لمنتجاتها الصناعية ومصدرا للعديد من مستلزماتها في الصناعة ، وقد كانت لمحاولات (الگات) الدور الكبيرفي دفع التجارة الخارجية ونتائجها في عولمة هذه التجارة ابتداء من جولة (اورگواى) لهذه المنظمة والتى انتهت الى الصيغة الجديدة وتحت عنوان جديد وهو منظمة التجارة العالمية التى تنوب ومنذ عام (١٩٩٤) عن (الگات) وتهدف الى المزيد من تحرير التجارة وازالة الحواجز غير الكمركية وشمول الحرية التجارية لمزيد من السلع مثل السلع الزراعية والخدمات وغيرها وقد شملت قواعد هذه المنظمة عددا من الاصلاحات الهيكلية فيها ، وهي مساعدة الدول الصناعية المتقدمة للدول النامية كي تستجيب للمتطلبات الادارية والفنية لغرض الوفاء بمتطلباتها كي تساعدها في تطبيق الاتفاقيات ، ومنح هذه الدول لاوزان متساوية في المنظمة عند التصويت بغض النظر عن اوزانها في التجارة العالمية ، وقد كانت لكل هذه التغيرات اثارا واضحة في عولمة التجارة الخارجية في مختلف ارجاء العالم وفي جميع بلدان العالم سواء الصناعية منها أو النامية [26] .

خامسا : الشركات متعددة الجنسية والعولمة الاقتصادية .

ظهرت الشركات مع ظهور الرأسمالية العالمية ، ثم اتسعت هذه الشركات وتطورت من الوطنية الى شركات تمتد فيها الملكية والإدارة والإنتاج والتسويق عبر اوطان متعددة لها تشريعاتها المختلفة .

رغم ان فكر الاقتصاد الليبرالي يحبذ المنافسة الصرفة في ادارة وتسير الشركات ويعتبرها الأساس في تحقيق الامثلية في الاقتصاد ، الا أن واقع الحياة في معظم البلدان التى اتخذت الراسمالية واقتصاد السوق النموذج المثالي لنظامها الاقتصادى ، جعلت المنافسة الاحتكارية تغلب على الوحدات الانتاجية ، الا أن موجة الاندماجات وتركز رؤوس الاموال قد ساعدت على ظهور سوق احتكار القلة ، ابتداءامن الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن مع ازدياد التكوين العضوى لراس المال وزيادة الجزء الثابت منه وتناقص الجزء المتغير وتطور البناء الاداري لمواجهة تقلبات السوق اصبحت الادارات متعددة الاقسام ، تدير خطوط انتاجية مختلفة ، امتدت الى الخارج لتظهر شركات سميت لاحقا بالشركات متعددة الجنسية تعتمد بدرجة كبيرة على عوائدها من الخارج ، وتتخذ قراراتها الاستثمارية في البلدان المختلفة على اساس القوانين الخاصة بالاستثمارات الاجنبية لتلك الدول ، واذا ماشعرت بوجود مخاطرة فأن قراراتها تعدل وفق سعر خصم معدل بالمخاطرة والذى يكون بالطبع اكبر من سعر الخصم غيرالمحفوف بالمخاطرة [27] ، وقد تعطي هذه الشركات بعض الاستقلالية لفروعها في اتخاذ القرار الا أنه وفي ظل سيطرة المركز على الفروع تتبنى الشركات متعددة الجنسية اساليب عديدة في تمويل مشروعاتها في مناطق مختلفة ، اذ انها كانت تعتمد على مصادر التمويل المحلية من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية والبنوك واصدارات الاسهم من المحلية والخارجية اخذا بنظر الاعتبار الاوضاع المالية والنقدية وتوقعات التضخم ، فأذا كانت الشركة تتوقع حصول تضخم كبير في البلد الذى تستثمر فيه ، فأنها تحاول اللجوء الى مصادر التمويل المحلية من خلال الاقتراض من الداخل ، اذ انها تربح في العملية مادامت تسدد قروضها وفوائدها بالعملة المحلية التي تتآكل قيمتها في فترة التسديد بالقياس الى فترة الحصول على القرض [28] . كما وأن هذه الشركات تعتمد على العديد من الوسائل في سبيل التهرب من الضرائب سواء كانت هذه الضرائب تفرض في بلد الام أو في الدولة المضيفة ، كما وأن استثماراتها فيها تحمل نوعا من الاحجاف بحق البلدان النامية ليس في مجال قيم الاستثمارات الكبيرة في الدول المتقدمة وقيمها الصغيرة في البلدان النامية ، بل في كيفية توزيعها بين القطاعات ايضا ففي الوقت الذى كانت اغلب الاستثمارات في البلدان المتقدمة تذهب الى القطاعات التحويلية فقد لاحظنا أن هذه الاستثمارات كانت تذهب في البلدان النامية

الى تنمية الموارد الطبيعية (الأستخراجية و الزراعية) ولكن بالرغم من كل ذلك فقد فتحت الشركات متعددة الجنسية افاقا رحبة امام تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال مساهمتها في تطوير التمويل العالمي واتساع اسواق السندات وتبلور فكرة الحاجة الى الوحدة النقدية في اوربا كما وساعدت على ظهور بنوك عملاقة ذات جنسيات متعددة تمنح القروض الى الهيئات والمنظمات والحكومات خاصة في الدول النامية مما ساعد على حصول تدفقات مالية على الصعيد العالمي ، كما وقامت هذه الشركات بفرض نمطها التنظيمي وفرض سيطرتها الاحتكارية على التكنلوجيا المتطورة وعلى ابحاث التطوير وكذلك الحال سيطرتها على الرأسمال المالي والصناعي و العمالة الماهرة ومنافذ التسويق وبالنظر لأمتداد اذرع هذه الشركات من البلدان الام الى البلدان الاخرى ، ضهرت تدفقات رأسمالية من خلال تصدير رؤوس الاموال في الخارج في حين تقوم الشركات التابعة (اذرع شركة الام) يجمع واردات رأس المال ونقلها الى البلد الام وهكذا فأن هذه الشركات كانت تعمل بصورة مزدوجة وتؤثر على موازين المدفوعات عدد كبير من الدول ، وساهمت في ادماج الاسواق الرأسمالية في العالم من خلال تحرير الاستثمار[29] . كما ركزت هذه الشركات على مفهوم التخصص بين الامم من خلال تخصص الفروع والاجنحة التي تمتد الى بلدان مختلفة على اساس خطوط الانتاج والاسواق والمناطق الجغرافية ، وكان لتغلغل هذه الشركات في الدول النامية اثار بالغة في القضاء على نمط الانتاج المحلي البعيد عن العالم الخارجي وقامت بربط اقتصادات هذه البلدان بالاقتصاد العالمي من خلال استعمال وادارة الموارد عالميا بوسائل سوقية وغير سوقية مستخدمة في اعمالها تقنية عالية والتي ساعدت على تحقيق وفورات حجم كبيرة . إذ أن فروعها تمتد في ما وراء البحار ، وقد كانت تستفيد من المعلومات التي تتدفق الى المركز في هذه الفروع اعتقادا منها أن الحدود القومية التي تضعها الدول هي حدود مصطنعة ويمكن لها أن تستفيد من التوزيع والتكامل العمودي والافقي في تحقيق الوفورات الكبيرة والارباح العالية في امتداداتها عبر الحدود القومية [30] .

لقد ساهم ظهور الشركات متعددة الجنسية في تنامي الاستثمارات العالمية عبر الحدود القومية دونما قيود أو مراقبة من البنوك المركزية للدول ، كما وأن هذه الشركات استطاعت أن تحمي نفسها من الاثار السلبية للتدفقات النقدية والتباينات في النمو الاقتصادى والتدخلات السياسية والقوانين المحلية ، وهي شركات تجد الفسحة في بعض البلدان لانتاج سلع ممنوعة في البلدان الاخرى [31] .

اذا كانت لشركات متعددة الجنسية قد سميت في وقتها بالاخطبوطات التي تملك امتدادات وتشعبات ترتبط بمركز واحد في منطقة جغرافية معينة فأن الشركات متعددة الجنسية في الوقت الحاضر عبارة عن شبكة مؤلفة من العديد من العناصر المتكاملة الموزعة على ارجاء العالم ترتبط مع بعضها وتعمل وفق المعايير الاقتصادية على النطاق العالمي ،

فالشركة الامريكية تقترض من مصرف فرنسي وتقيم مركز ابحاثها في المانيا وتشترى آلاتها وادواتها من كندا وتقيم مصانعها في المكسيك وتحدد استراتيجية تسويقها بالمملكة المتحدة وتتآلف رساميلها من رساميل مختلطة من السعودية والبرازيل وهنغاريا وغيرها ، وبما أن الشركة تهدف الى تحقيق اقصى الارباح وهي تعمل عالميا فأنها تقيم مصانعها في البلدان التي تنخفض فيها تكلفة الايدي العاملة ، كما وأنها تحاول أن تبيع منتجاتها في البلدان التي ترتفع فيها المستويات المعاشية ومادامت الشركات متعددة الجنسية في الوقت الحاضر تعمل على نطاق عالمي اوسع فأن العامل لدى الشركة متعددة الجنسية الذى يعمل في بلد معين والمتصل عبر شركة الانترنيت يجد نفسه على الاتصال وثيق ودائم عبرالاقمار الصناعية مع فرد اخر يعمل في نفس الشركة يبعده آلاف الكيلومترات وهكذا فأن المسافات الجغرافية المتباعدة والحدود القومية للدول لم تعد له اثر يذكر في ظل العولمة الاقتصادية التي ساعدت الشركات متعددة الجنسية في تبلورها [32] .

كانت الشركات متعددة الجنسية في الفترة ما قبل العولمة الاقتصادية تضع ضمن اهدافها خدمة الدولة القومية المستعمرة(بكسر الميم) على حساب اقتصادات المستعمرات أو مناطق النفوذ الا أن هذه الشركات وفي زمن العولمة الاقتصادية اصبحت متحررة من القيود القومية لدول المركز فأصبحت شركات عالمية بحق وتختار كوادرها حسب الكفاءة دون أي تمييز وبغض النظر عن جنسيته وكذلك الحال فأن التمويل المالي يجري على اساس طرح الاسهم والاقتراض من الجمهور ومن البنوك في اي بلد كان سواء كانت هذه البلدان غنية ومتقدمة أو فقيرة ومتخلفة اذ أن الهم الوحيد لهذه الشركات هو الحصول على اكبر قدر من المدخرات [33] ، وفي زمن العولمة ايضا فأن نشاطات هده الشركات تتسم بالتنوع الشديد لتعويض اية خسارة قد تحصل لنوع معين من انواع النشاط الذى تمارسه هذه الشركات وأن تنمو الارباح بالانتظام سنويا حتى في ظل التقلبات التي قد تحصل على الاوضاع فيما اصبحت السمة الاساسية أن تتحرر من القيود القومية الموجودة لدى الاوطان التي تعمل فيها مثل رقابة البنوك المركزية واسعار الصرف [34] .

يصل عدد الشركات متعددة الجنسية في الوقت الحاضر حوالي (٤٠) الف شركة منتشرة في انحاء العالم ، الا أن حوالي مائة فقط منها تسيطر على معظم الانتاج العالمي وحوالي ثلث الرصيد التراكمي للاستثمار الاجنبي المباشر للعالم ، حيث أن جل انتاجها متركزا في الالكترونيات وحيث بالامكان ربط حجم الانتاج في هذا الفرع الصناعي مع درجة التطور في اقطاب العالم المتطور والتي تتسارع دول آسيا الباسفيكي بخطى قوية اللحاق بالولايات المتحدة الامريكية كما يظهر ذلك في شكل رقم (١) .

شكل رقم (١)

الأنتاج العالمي من الأجهزة الألكترونية

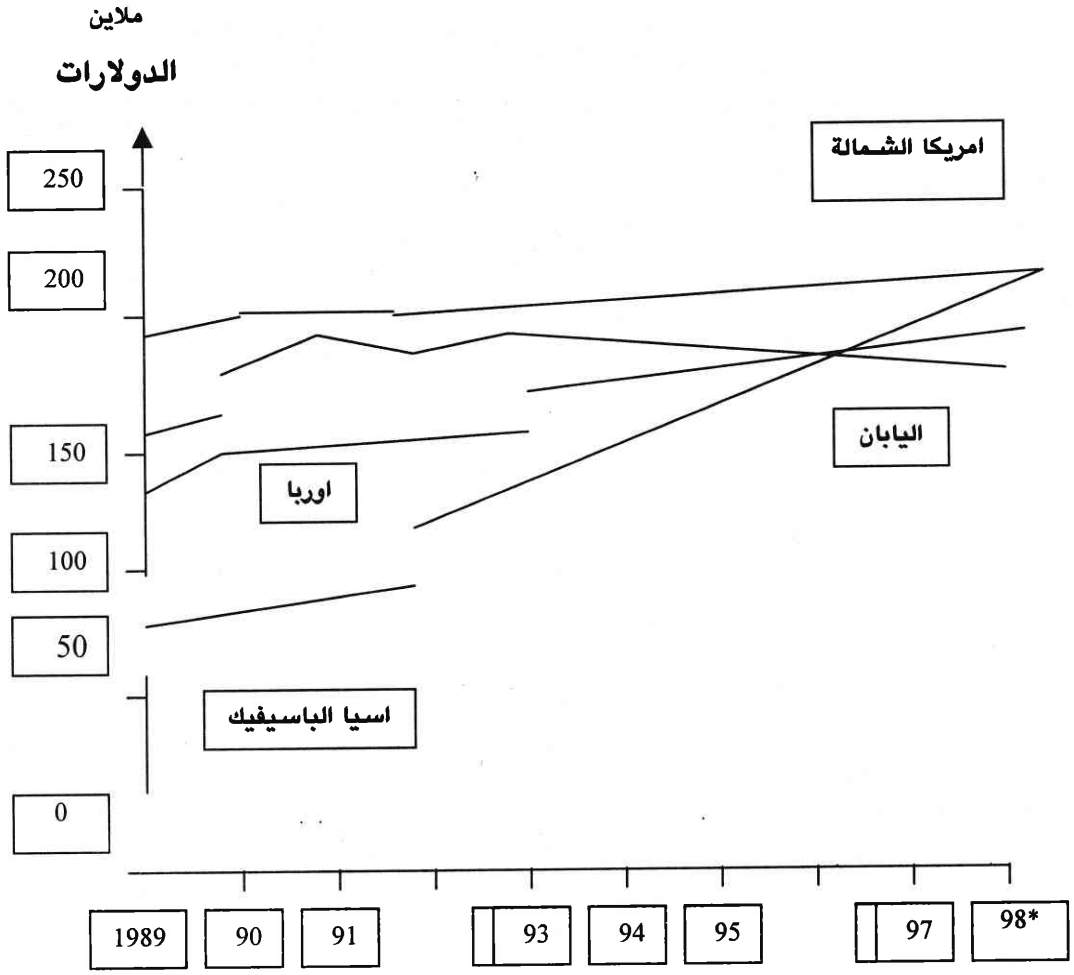

المصدر : غسان العزى ، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث والتوثيق الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٠ ص ٣٦

كما وأن حجم الاعمال لمائتي شركة اساسية في العالم يتخطى في الوقت الحاضر ربع النشاط الاقتصادي في العالم في وقت لاتستخدم هذه الشركات سوى (١٨,٨) مليون عامل في العالم أي حوالي (٧٥ .٠٪) من اليد العاملة العالمية [35] .

وهكذا نستطيع أن نقول أن المستقبل للشركات متعددة الجنسية المعولمة التي تكبر حجمها وتنتشر فروعها بأستمرار في انحاء العالم كما وأن الشيء المميز لهذه الشركات انفاقها الواسع على برامج لتطوير في اكثر الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة

الامريكية وكندا واليابان والمانيا ، حيث وصلت نسبة انفاق هذه الشركات من برامج التطوير في هذه البلدان اكثر من (٧٥ ٪) من اجمالي الانفاق في هذا البرنامج ونتيجة لهذه الاعمال فقد حققت هذه الشركات انتاجية عالية لعناصرها الانتاجية وهذا ما يؤكد أن هذه الشركات قد ساهمت مساهمة جدية في تحقيق العولمة الاقتصادية التي نشهدها حاليا ومن ملاحظة البيانات عن وزن الشركات الخمسين الاولى في عام (١٩٩٩) نلاحظ أن (١٢) شركة من بين تلك الشركات ، هي شركات تعود الى الولايات المتحدة الامريكية أي نسبة (٦٦ ٪) كما وأن رسملة تلك الشركات في السنة نفسها كانت حوالي (٦٨٢٢ .٥) مليار دولار كان نصيب الشركات الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية (٤٩٠١ .١) مليار دولار أي نسبة (٧١,٨ ٪) كما واحتلت شركات الولايات المتحدة الامريكية على اهمية نسبية كبيرة من ارقام الاعمال وعلى الارباح كارقام مطلقة بمليارات الدولارات وهذا ما يظهر في الجدولين ﴿ رقم (١) و رقم(٢)﴾.

جدول رقم (١)

وزن الشركات الخمسين الأولى في العام ١٩٩٩			
البلدان	العدد	النسبه	رسمله في البورصه بمليارات الدولارات النسبه	
الولايات المتحده	٢٣	٦٦	٤٩٠١,٢	٧١,٨
المملكه التحده	٥	١٠	٥٩١,٦	٨,٧
سويسرا	٣	٦	٢٤٩	٣,٦
اليابان	٣	٦	٤٧٨	٧
المانيا	٢	٤	١٩٩,٢	٢,٩
فرنسا	١	٢	٧٣,٦	١,٢
بلدان اخرى	٣	٦	٣٢٩,٩	٤,٨
المجموع	٥٠	١٠٠	٦٨٢٢,٥	١٠٠

المصدر : غسان العزى ، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، مركز دراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٠ ص (٣٦)

جدول رقم (٢)

الشـركات المتعدد ة الجنسـية المئتان الأولى في عام ١٩٩٩					
البلدان	العدد	أرقام الأعمال		الأرباح	
		بمليارات الدولارات	النسـبة المئوية	بمليارات الدولارات	النسـبة المئوية
الولايات المتحدة	٧٤	٢٧٧٦	٣٦,٥	١٨٣	٥٢,٧
اليابان	٤١	١٨٣٠	٢٤,١	٣٩	١١,٢
ألمانيا	٢٣	٩٥٨	١٢,٦	٢٩	٨,٤
فرنسـا	١٩	٦١٠	٨	٢٠	٥,٨
بريطانيا	١٣	٣٩٩	٥,٣	٢٨	٨,٢
سـويسـرا	٦	٢١٧	٢,٨	١٣	٣,٩
إيطاليا	٥	١٧٩	٢,٤	٨,٩	٢,٦
هولندا	٤	١٥٨	٢,١	١٢	٣,٥
بريطانيا . هولندا	٢	١٣٨	١,٨	٣	١
كوريا الجنوبية	٣	٨٢	١,١	٠,٠٦٨	٠
الصين	٣	٧٦	١	١,٧	٠,٤
السـويد	٢	٤٩	٠,٧	٢,٧	٠,٨
بلجيكا . هولندا	١	٣١	٠,٤	١,٥	٠,٤
فنزويلا	١	٢٥	٠,٣	٠,٦	٠,٢
البرازيل	١	٢٥	٣	٠,٧	٠,٢
المكسـيك	١	٢٠	٠,٣	١,١	٠,٣
إسبانيا	١	١٩	٠,٣	١,٤	٠,٤
المجموع	٢٠٠	٧٥٩٢	١٠٠	٣٤٥,٧	١٠٠

المصدر : غسـان العزى ، نفس المصدر السـابق ص (١٢٨ . ١٢٩)

سادساً - عولمة اسواق المال والمصارف وحركة الرساميل !

منذ عام ١٩٧٣ ن جرت تصحيحات لأسعار النفط الخام ، اذ ارتفع سعر البرصيل الواحد للنفط الخام بشكل ملحوظ وبالنظر لحاجة الدول الصناعية المستمرة الى استيراد كميات كبيرة من النفط وبعد ان ارتفعت أثمان الاستيرادات من النفط الخام على الصعيد العالمي ، قام النظام المصرفي العالمي بتوليد كميات كبيرة من النقد لدفع أثمان استيراداتها من النفط الخام مما ادى الى ظهور فائض مالي كبير لدى البلدان المصدرة للنفط وفرط كبير للسيولة الدولية كادت أن تؤدي الى ظهور حالة تضخم الكبيرة أو الى تفجر النظام النقدي و المصرفي العالمي ، لذا فقد تدخل النظام المصرفي والمالي والنظام النقدى الدولي لامتصاص هذا الفائض من السيولة العالمية من خلال دفع الطلب الدولي الفعال الى الامام وزيادته عن طريق منح للتسهيلات كبيرة في السوق المالية للعديد من البلدان للاقتراض من السوق المالية العالمية بغرض تشجيع المؤسسات الانتاجية من الدول الصناعية لزيادة انتاجها بهدف التخفيف من وطاءة الضغوطات التي كانت تؤدي الى تفجر التضخم ، وكانت النتيجة أن ظهرت عولمة السوق المالية التي اصبحت هي العامل الحقيقي في عملية الاستثمار بدلاً من ان تكون هذه السوق وسيطاً مالياً فحسب وقد ساعدت التطورات التقنية على صعيد الاتصالات وتحرر الاسواق الى زيادة حركة وتنقل الرساميل العالمية وبالتالي فقد تعولمت السوق المالية وضعف دور الدول ولم تعد بمقدورها إتخاذ قرارات خاصة بها على الصعيد المالي والمصرفي بفضل هذه العوامل فقد زاد حجم السوق المالية العالمية بدرجة اكبر بكثير من زيادة حجم التبادل التجاري العالمي ، وهكذا فقد ضعفت الصلة بين النظام النقدي ووظائف النقد الكلاسيكية وهي نتيجة دفعت الى ظهور بوادر أزمة نقدية عالمية مثلما حلت بالنمور الاسيوية في عام ١٩٩٧[٣٦].

كما ويمكن القول ان التطور التكنولوجي قد اسهم في ايجاد وابتداع العولمة الاقتصادية من خلال اعتماد اساليب انتاجية وطرق انتاج جديدة اسهمت في تحقيق الانتاج الواسع لمنتوجات نمطية على الصعيد العالمي ، وقد ساعدت الثورة المعلوماتية والاتصالاتية في العالم في نقل المعلومات وبالسرعة الفائقة ، وكانت النتجة خلق اذواق عالمية واحدة أو متشابهة الى حد بعيد ، ان هذه الاذواق العالمية الواحدة أو المتشابهة ساعدت بشكل كبير على تصريف هذا الانتاج الواسع ، كما وان هذه الثورة وفرت الامكانات في نقل وايصال المواد بين اصقاع العالم بسرعة كبيرة وبتكاليف منخفضة .

من نتائج تطبيقات الثورة العلمية التكنولوجية انتشار انظمة الكومبيوتر ، وشبكات الانترنيت التي تربط العالم بأسره ،وكانت النتجة إعادة ترتيب و تنظيم نظام التداول العالمي الذي اصبح نظاماً ضخماً بفعل الاستخدامات الواسعة الكومبيوتر وشبكات الانترنيت مع

التسليم ، بأن هذا الغزو الانظمة الكومبيوتر والانترنيت لم يكن يجري على النسق نفسه ، وهنا يجدر بنا ان نقول ان هناك ثمة اعادة ترتيب للشروط الداخلية والخارجية للانشطة الاقتصادية ، فالاتجاهات الجديدة في الاقتصاد هي حالة العولمة في حركة المال والاقتصاد والتجارة التي ساعدت ثورة الاتصالات على إيجادها وبفضل هذه الثورة اصبحت شروط المنافسة وقواعد السوق تعمل في النطاق العالمي في دقت تتقلص الشروط الخاصة بكل دولة وتتضائل آثارها وباتت الدول تتأقلم مع الظروف والشروط الجديدة وبدأت اقتصادات معظم البلدان خاصة المتقدمة منها تساير هذا الواقع الجديد، الا ان بعض الدول تعيش في مأزق تام حيث تصبح عاجزة عن مسايره هذا الواقع ، فهي لا تجد في نفسها أية مقومات في هذا الصراع الجديد ، فالسوق العالمية في عهد العولمة الاقتصادية تسيرها مجموعة من الشركات الكبرى ، وهي التي ترسم المؤشرات العالمية الخاصة باسعار العملات القيادية في العالم واسعار المواد الاولية ونسب الفوائد المصرفية والهوامش التجارية وغيرها من المؤشرات ، وهكذا اصبحت جزءاً من الاقتصاد العالمي واصبح المنتجون المحليون تابعون لنظام العولمة الاقتصادية بعد ان اصبحت عادات وأذواق المستهلكين تقترب الى بعضها في كل انماء العالم ، لذا فأن المنتجين المحليين في اي بلد يشعرون بالقلق الدائم في ظل التقنية المتقلبة على الايقاع العالمي [٣٧] .

في عهد العولمة الاقتصادية تسير حركة الرساميل الدولية في اتجاهات الهيمنة الاقتصادية لحركات الرساميل خصوصاً اذا كانت هذه الحركات على هيئة الاستثمار المباشر كما فعلت وتفعل الشركات الامريكية الجديدة في كل انحاء العالم ، ولكن وفي ظل سيطرة الصيغة الجدية للشركات متعددة الجنسية التي تدفع العالم نحو المزيد من العولمة ، فأن الدور المسيطر لرأس المال سوف يبقى مع إعادة الترتيب لهذه الادوار بسبب ظهور قوى اقتصادية اخرى أفرزها عصر العولمة الاقتصادية فأذا كانت الدول في السابق تدخل فرادية في الصراعات الاقتصادية ، فانها تدخل في الوقت الحاضر كقوى اقليمية في هذا الصراع .فالولايات المتحدة الامريكية التي هي اكبر قوة اقتصادية في العالم اصبحت طرفاً ضمن قوة اقليمية وهي (NAFTA)اتفاق التبادل الحر لامريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك وقطب اسيا الشرقية حول اليابان اضافة الى قطب الاتحاد الاوروبي [٣٨] وهى أقطاب تشكل في الوقت الحاضر قوى اقليمية كبيرة في العالم .

في الوقت الذي نرى الاقطاب المتطورة في العالم امريكا الشمالية واووربا الغربية واليابان ومعها جنوب شرق اسيا تتفاعل مع هذا الحدث الجديد فأن بقية العالم خاصة الدول الاكثر تخلفاً لن تكون على استعداد تام لتقبل هذه الاتجاهات الحديثة ، اذ انها تتخوف من تدويل التصنيع والمال والتجارة ، فهي تعتقد ان هذه الاتجاهات الجديدة تفقدها سيطرتها وتحكمها على ثروتها القومية وعلى مصيرها الاقتصادي ، كما وان في اعتقاد هؤلاء ان العولمة الاقتصادية ماهي الا مشروع جديد للأستعمار يهدف الى خدمة اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة[٣٩].

اذا كانت العولمة الاقتصادية قد ضخمت المبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات ، فأنها اسهمت في تضخيم المبادلات النقدية العالمية وبدرجات اكبر فدخلت الافراد والشركات والبنوك في مصفاريات بالعملات على مؤشرات تظهرعلى شاشة أجهزة الكومبيوتر فجعلت الاقتصادات في مختلف البلدان اقتصادات متداخلة ، تنصهر في بودقة اقتصاد عالم واحد ، وفي ظل الاقتصاد المعولم فأن الاجراءات الحكومية تضعف الى درجة كبيرة و تقل فاعليتها وبالتالي فاعلية اجراءات البنوك المركزية . فعلى سبيل المثال حينما تؤشر البيانات الاقتصادية الى ارتفاع سعر الفائدة ، فأن الحكومات لا تتصرف كالسابق أي كتلك الفترات التي سبقت عصر العولمة الاقتصادية ، فالبنك المركزي لايقدم على سياسة من شأنها العمل على تقليل سعر الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار ، وتحقيق الاهداف الاقتصادية بدعم النشطة الانتاج والنمو الاقتصادي وكذلك الحال القضاء على البطالة ، اذ ان الحكومات تعتقد في عصر العولمة الاقتصادية ، أن إجراءات كهذه هي تقيّد للمستثمرين ، وعدم ترحيب بهؤلاء ولكن اذا ما رضحت الحكومات لوضع كهذا ، فأنها تضع نفسها امام اهواء ومصالح الشركات متعددة الجنسية التي يكون همها الوحيد الحصول على اكبر قدر من الارباح اذا انها توطن الصناعات في البلدان التي توفر لها اقل قدر من التكاليف على نمط بلدان جنوب شرق اسيا فمثل هذه البلدان التي توفر فرص ربح اكبر للشركات متعددة الجنسية تحقق لنفسها ايضاً تنمية اقتصادية ومستوى معاشى عال ، ولكن بما ان هذه الشركات مستمرة في البحث عن مناطق تكون تكاليف الانتاج فيها ادنى فأن الصناعات تهاجر الى مناطق اخرى فتضيع عنها الكثير من فرص العمل لمواطنيها فتحدث نتيجة لذلك بطالة وبدرجات معينة ، الا ان مؤيدي الترابط العضوي والتشابك القوي بين اقتصادات جميع بلدان العالم لا ترى أي مجال بين الرابحين والخاسرين ، فكل الاطراف يلحقهم الربح والخسارة ، ففي حالة تغشى البطالة وتدني مستوى الانتاج ، فأن قيمة العملة الوطنية في ذلك البلد سوف تهبط ، ففي حالة مثل هذه وفي ظل وجود عمالة بتكلفة معقولة ، فأن الشركات متعددة الجنسية تنجذب نحوها فستفتح فروعاً جديدة لصناعتها اعتقاداً منها انها مناطق توفر لها ارباحاً مجزية [٤٠].

سابعاً ـ الثورة العلمية والتكنولوجية أداة العولمة الأقتصادية

لقد ساعدت تطبيقات الثورة العلمية والتكنولوجية على تحقيق تغيرات جذرية في هياكل الأنتاج لتجعلها ذات مرونة أوسع قائمة على النظام المعلوماتى وبفعل شيوع هذا النظام فأن قطاع المعلومات الذي يشمل أنظمة الحاسبات والأتصالات وشبكات الأنترنيت يتوسع بشكل كبير بحيث تصبح المعلومات سلعة لها قيمتها وهي سلعة تتميز بخاصيتها في التسويق وتتصف بعدم إمكانية حجبها عن الآخرين ومن خصائص سلعة المعلوماتية إنها

تكون سلعة ذات كفائة رأسمالية وكثافة علم كبيرة وتكون ذات تركيز كبير كما وساعدت تطبيقات .الثورة العلمية والتكنولوجية على تجديد وتعظيم القوى المنتجة بفعل تطبيقات الجهود العلمية في مجال الهندسة الوراثية وهندسة الجينات والتى زادت من إمكانيات أدوات الإنتاج ومواد الإنتاج بحيث خلقت إمكانيات هائلة لنمو الإنتاج كما وإنها ساعدت على تحقيق زيادة عالية في إنتاجية الأنسان ذاته إضافة الى إحلال الإنسان الآ لي محل الإنسان الحقيقى وعليه فأن القوة في في القرن الحادي والعشرين لاتقاس فقط بمعايير القوة الأقتصادية والسياسية والعسكرية التقليدية بل إن هذه القوة تكون لمن يمتلك المزيد من المعرفة فالمعرفة في هذا القرن هي الجوهر الأساسي للقوة وهكذا فأن القوة الأقتصادية الحقيقية هي تلك القوة التى تستند الى التكنولوجيا المعرفية التي لاتحدها حدود والتي تكون أكثر ديمقراطية من أية قوة أخرى إذ أنها ستكون بين أيدي الجميع أفراداً كانوا أم أمم أغنياء كانوا أم فقراء فأذا كانت مصادر الثروة كثيرة وتتواجد في انواع الرأسمال المختلفة من الرأسمال الطبيعي (الموارد المائية ، الارض ، المواد الاولية) ولرأسمال المادي (الهياكل الأساسية: المصانع ، الالات والادوات) فأن أهم مصدر من مصادر الثروة تكمن في الرأسمال البشري (مستوى التعليم ، الابتكار ، التجديد، القدرة الانتاجية) وهو مصدر يساهم في تكوين الثروة في الوقت الحاضر بحوالي ٦٤٪ أما الرأسمال الطبيعي فأنه يساهم بحوالي ٢٠٪ والراسمال المادي بحواي ١٦٪ ومن الملاحظ أن التكنولوجيا المعرفية تؤثر بشكل فاعل على تنمية قدرات الرأسمال البشري وزيادة نسبتها الى الانواع الأخرى من الرأسمال والتي يمكن ملاحظتها بشكل واضح في تلك البلدان التي غزت فيها التكنولوجيا المعرفية والتي هي بالاصل البلدان المتقدمة فعلى سبيل المثال ان نسبة الرأسمال البشري الى الرأسمال الطبيعي في البلدان المتقدمة هي (٤:٣) في حين أن هذه النسبة تنخفض كثيراً في البلدان المتخلفة والتي لا تتعدى في البلدان الافريقية عن (٤:١) [٤١]

بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية فأن القوانين الاقتصادية والدالات الأقتصادية لا تعمل وفق الصيغ أصبحت العلاقة ضعيفة بين الزيادة في الانتاج وبين الزيادة الكمية في العمالة كما وإن العلاقة بين البطالة والدورات الأقتصادية لم تعد مثل الأزمنة السابقة ففي الوقت الحاضر وبعد غزو التكنولوجيا لمجال الأنتاج فأن الرخاء الأقتصادي يصحب معه بطالة في القوى العاملة كما و إن هذه التكنولوجيا الحديثة تخلق مع تطورها سوقاً للعمالة ذات كفاءة عالية تتطلب تدريباً وتعليماً عاليين كما وإن السمة الأساسية لهذه التكنولوجيا الحديثة هي التوفير في موارد الطاقة بخلاف التكنولوجيا القديمة التي كانت تبتلع و يشكل كبير الموارد والطاقة وكذلك الحال فأنها جعلت من الانتاج عالمياً بعد أن عملت هذه التكنولوجيا على فتح الأسواق أمام الانتاج بفعل تكرارات مسارات الانتاج وتوزيعها ونقلها بين العديد من البلدان فالمشروعات الحالية أصبحت عالمية وذات درجة عالية من التركيز والتخصص والتبادل يجرى بين وحدات

اقتصادية تنتشر بين العديد من البلدان وهكذا فأن هذه الثورة عملت على تعميق تقسيم العمل الدولي وبفعل تنامي قوة الشركات متعددة الجنسية اندمج الرأسمال المصرفي مع الرأسمال الصناعي ليشكل نمطاً من الرأسمال سمي بالرأسمال المالي وهو الرأسمال الموجود تحت تصرف المصارف الذي يستخدمه رجال الصناعة ، ففي السابق وفي ظل الاستثمار الكلاسيكي فأن الدول الرأسمالية المتقدمة كانت توجه استثماراتها في المستعمرات والبلدان المتخلفة الى تلك المجالات التي كانت تخدم قضية الصناعة في البلد الام مثل تطوير الموانئ والمرافئ والمناجم والتعدين والمواصلات والسكك الحديد والمواد الاولية والمواد الخام وبعض الأنواع من المنتجات الزراعية والتجارة ، الا ان هذه الاستثمارات في عصر العولمة وبفضل الثورة العلمية التكنولوجية ، قد توجهت الى المجالات الصناعية بشكل واسع ومركز مما استدعت الحاجة الى ايجاد تنظيمات في المؤسسات المالية والمصرفية والخدمية والأتصالات وهكذا باتت الحاجة تدعوا الى تطوير كل هذه المرافق التي تستجيب لهذه الاستثمارات لذا فقد رأينا تطوراً واسعاً وكبيراً وتنمية اقتصادية عميقة ليست بالصيغة الكلاسيكية السابقة من خلال ايجاد واحات متطورة في البلدان النامية تخدم البلد الام فيما تبقى باقي المناطق الاخرى في حالة تخلف [٤٢] .

بما ان الرأسمال المالي يبحث عن الربح اينما كان فأن البحث عن الامكنة التي يحقق فيها الربح يجري على الصعيد العالمي .

اثبتت النتائج وجود علاقة قوية بين النفقات الجارية في مجال البحوث العلمية والتكنولوجيا ومستوى التطور الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال فأن اقطاب التطور في العالم قد استحوذت في بداية التسعينات من القرن العشرين على حوالي ٨٥٪ من الانفاق على البحوث العلمية والتكنولوجية وكان نصيب الولايات المتحدة الامريكية حوالي ٣٨,٥٪ ودول الاتحاد الاوروبي ٢٨,٣٪ واليابان ١٥,٨٪ . اما بقية دول العالم وفي مقدمتها الدول النامية فأنها لم تنفق سوى ٩٪ في مجال بحوث التطوير العلمي والتكنولوجي وكان نصيب دول الاتحاد السوفيتي السابق لم يتعد سوى ٤٪ كما وان معظم الأنفاق في مجال المنشورات اتلعلمية العالمية وبراءات الاختراع تحقق في هذه الاقطاب ايضاً [٤٣] . ففي الوقت الحاضر فأن بلداً مثل الولايات المتحدة الامريكية الذي يمتلك ناتجاً محلياً اجمالياً هائلاً ينفق من هذا الناتج حوالي ٣٪ على الأبحاث الأبتكارات والاختراعات اذ تتلقى معظم الجامعات ومراكز الابحاث مساعدات مالية مجزية من الحكومة الامريكية وهو السبب في ازدياد براءات الاختراع في هذا البلد اكثر من أي مكان اخر . [٤٤] .

لا بد من ان نتأكد ان العولمة الاقتصادية ما كانت لها ان تتأصل وتتجذر لولا ادوات ووسائل تكنولوجيا الاعلام والاتصال ، اذا انها سهلت عمليات الانتاج والنقل وتوزيع للسلع والخدمات على الصعيد العالمي وعلى نطاق شمولي ، فبفضلها امكن الوصول الى اسواق كان الوصول اليها مكلفاً وبفضل هذه التكنولوجيا ايضاً ، اندمجت وتشابكت اسواق المال

والبورصات الدولية ، اذ ان الشبكات المعلوماتية تنقل النعلومات بين هذه الاسواق بسرعة فائقة عبر شبكات الانترنيت العالمية التي تديرها الاقمار الصناعية الفضائية والتي تزداد يوماً بعد اليوم بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية .

ثامناً : التجربة التنموية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)

من أجل تخطى التخلف المدروث وبهدف ردم الهوة الفاصلة بينها وبين الدول المتقدمة اعتمدت البلدان النامية ستراتيجيات تنموية لعلها تعينها من التخلص من واقعها المأساوي ففي سبيل ذلك اعتمدت هذه البلدان ستراتيجية التصنيع لأحلال الواردات وستراتيجية التصنيع لأجل التصدير وقد أخذت بلدان جنوب شرق آسيا بالستراتيجية الثافية تاركة الستراتيجية الأولى التى جلبت على البلدان النامية التي أعتمدتها المزيد من التخلف وذلك نظراً لأبتعادها عن منافسة السوق العالمية فحفزت منتجيها على تقليل تكلفة المنتوج وتحسين نوعية الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الأكثر تطوراً والعمل على بذل كافة الجهود والوسائل من أجل كسب رضى الزبون الأجنبي وقد مارست هذه الدول سياسة من شأنها جعل قيمة العملة الوطنية منخفضة من أجل العمل على خلق المزيد من الصادرات مع محاولة التقليل من الاستيراد من الخارج وقد استفادت هذه البلدان ومنذ العقد الأخيرللقرن العشرين من نظام العولمة الاقتصادية والأنفتاح على السوق العالمية ألا أنها كانت تعمل في الوقت نفسه على حماية اقتصاداتها الوطنية من التنافس الخارجي لذلك فأنها حققت فوائضى مالية وتجارية كبيرة ، ومن الأشياء الأخرى التى جعلت هذه البلدان في موقع قوة أمام الكثير من البلدان النامية الأخرى في تجربتها التنموية هي أن هذه البلدان ركزت على السلع الصناعية الثقيلة والمتطورة تكنولوجياً من خلال سياستها الخاصة بتشجيع الصادرات بدلاً من أن تركز ضمن هذه الستراتيجية على السلع الاستهلاكية كما وإن هذه البلدان رفضت جملة وتفصيلاً ستراتيجية التصنيع لاحلال الواردات مما خلقت الشروط المناسبة للتخلى التدريجي عن الصناعات ذات الكثافة العمالية والتوجه المستمر نحو التركيز على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية وذات المهارات الكثيفة وكثيفة التكنولوجيا لذا فقد استطاعت هذه البلدان أن تبلى بلاءاً حسناً بالنظر لولوجها في سوق المنافسة العالمية وأكثر من ذلك فقد مارست هذه البلدان ضغطاً شديداً على أبنائها في مجال التعليم بمختلف مراحلها مما أدى الى خلق كوادر وطنية تستوعب الأنماط التكنولوجية المتطورة وبفضل هذه الستراتيجيان فقد شجع قطاع التصدير تحريك الموارد الى قطاعات ذات إنتاجية اعلى والى زيادة استخدام الموارد العاطلة[٤٥].

جرت العادة أن يكون هناك ارتباط وثيق بين تدخل الدولة وبين اعتماد ستراتيجية أحلال الواردات ووجود ارتباط بين تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق في ستراتيجية التصنيع المعزز للتصدير إلاّ أن الواقع كان مختلفاً في دول جنوب شرق آسيا ففي الوقت الذى استطاعت هذه البلدان الأستفادة من حرية التجارة العالمية فى السوق الرأسمالية فأنها استفادت ايضا من سياسة الحماية التجارية التى وفرتها حكومات هذه البلدان من خلال سياسات الدعم والاسناد والتشجيع لتعزيز الدور التنافسى للصادرات الصناعية لهذه البلدان فى سوق المنافسة العالمية .

تعرف اقتصادات دول جنوب شرق آسيا بـ(الأقتصادات الصناعية الجديدة) وهى اقتصادات حفزتها التجربة الصناعية اليابانية إذ استطاعت هذه البلدان من تحقيق تنمية اقتصادية سريعة وقوية من خلال نجاحها المذهل في بلوغ اهداف نموذج التصنيع لغرض التصدير وقد حققت هذه البلدان معدلات نمو صناعية كبيرة بلغت فى العقود الاخيرة للقرن العشرين حوالى (١٠ ٪) الا ان هذه المعدلات قد تباطئت فى الآونة الاخيرة بعد أن تخطت مرحلة المراهقة (النمو السريع) ليصل الى حوالى (٧ ٪) ولكن رغم هذا التباطؤ الا انها تعد ولحد الآن من اعلى المعدلات بالقياسات العالمية إذ أن هذه البلدان تمكنت من أن تمتلك مصانع ضخمة للفولاذ و أحواضا عملاقة لبناء السفن ومصانع عديدة للصناعات الألكترونية وبالنظر لأمتلاك هذه البلدان لهذه القدرات الصناعية الكبيرة المعززة للتصدير والتى اثبتت تجربة تلك العقود نجاحها الباهر وسيطرتها على زوايا واسعة من السوق العالمية فقد ظهرت فوائض تجارية كبيرة وزاد الثراء فأرتفعت مستويات متوسطات الدخول للافراد فيها لتصل فى الوقت الحلضر الى مستويات متوسطات دخول الافراد فى اليونان واسبانيا والبرتغال [4 6] رغم وجود بعض الاختلافات بين دول جنوب شرق آسيا الا أن هناك أشياء كثيرة تجمع بينها مثل الاهتمام الواسع بالتعليم والذى عززته التعليم الكونفوشوسية السائدة هناك كما وإن هذه البلدان استفادت من مزايا كل من الحرية التجارية والحماية التجارية وبسبب طبيعة المجتمعات فى هذا الجزء من العالم التى لاتحبذ المباهج والافراط فى المظاهر الاستهلاكية والتبذير فقد ازدادت نسب الادخارات الوطنية وقد استطاعت هذه الدول التخفيف من ضغوطات النمو السكانى في بلدانها وامتلكت القدرة الفائقة لأمتلاك التكنلوجيا والتعامل معها واستخدامها بنجاح والاستفادة منها فى المجالات التطبيقية لانتاج مختلف الانواع من السلع ذات الجودة العالية كما واستطاعت هذه البلدان من التخلص من الانفاق المفرط فى المجالات العسكرية و فضلت الأحتماء بامريكا فى فترة الحرب الباردة وجعل الزيادة فى الانتاج وتحسين نوعيته همها الوحيد وفى سبيل ذلك خصصت نسبة كبيرة من ناتجها المحلى ادخارات وطنية تراوحت في عام (١٩٩٢) بين (٣١ ٪) الى حوالى (٤٧ ٪) فى حين كانت هذه النسبة فى الولايات المتحدة الامريكية حوالى (١٥ ٪) كما يظهر ذلك فى جدول رقم (٣) أما

نسبة الاستثمارات فى الناتج المحلى الاجمالى فى السنة نفسها فقد تراوحت بين (٢٨٪) و (٤٤ ٪) مثلما يظهر ذلك فى جدول رقم (٤) إذ اسهمت هذه النسبة الكبيرة من الادخارات و الاستثمارات اسهاما كبيرا فى تحقيق نمو صناعى كبير فى هذه البلدان وبالتالى ازدهارا اقتصاديا وتنمية اقتصادية واسعة .

جدول رقم (٣)

نسبة الأدخار والأستثمار الى الناتج

المحلى الأجمالى في بعض بلدان آسيا ودول أخرى

	نسبة الادخار إلى الناتج المحلى الإجمالي			نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الإجمالي		
	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩١	١٩٩٣
كوريا الجنوبية	١٥	٣٦	٣٥	٢٥	٣٩	٣٤
سنغافورة	١٨	٤٧	٤٧	٣٩	٣٧	٤٤
ماليزيا	٢٧	٣٠	٣٨	٢٢	٥٦	٣٣
هونج كونج	٢٥	٣٢	٣١	٢١	٢٩	٢٧
تايلاند	٢١	٣٢	٣٦	٢٦	٣٩	٤٠
الصين	٢٩	٣٩	٤٠	٢٨	٣٦	٤١
إندونيسيا	١٤	٣٦	٣١	١٦	٣٥	٢٨
اليابان	٤٠	٣٤	٣٣	٣٩	٣٢	٣٠
الولايات المتحدة	١٨	١٥	١٥	٠١٨	١٥	١٦

المصدر :

مراد إبراهيم ألد سوقي وآخرون ، تجارة في هزيمة التخلف ، منشورات مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٢٤٥

جدول رقم (٤) التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

		الدول الصناعية	اليابان	الدول النامية	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية	أوربا	الشرق الأوسط	أخرى
هونج كونج	١٩٨٤	٨٥٩٪	٤٤٪	٣٩٦٪	١٦٪	٣٣٦٪	١٢٪	٠٣٪	٣٪	٤٠٪
	١٩٩٢	٨٩٤٪	٥٢٪	٤٩٤٪	١٧٪	٤٣٥٪	٢٥٪	٠٠٥٪	١٧٪	٣٠٪
سنغافورة	١٩٨٤	٥٤٪	٤٩٪	٥٣١٪	٢٦٪	٤١٤٪	١٧٪	٤٠٪	١٦٪	١٧٪
	١٩٩٢	٤٥٩٪	٧٥٪	٥٣٢٪	٢٦٪	٤٤٩٪	١٢٪	١٪	٣٪	١٠٪
كوريا الجنوبية	١٩٨٤	٠٨٪	٧٥١٪	٢٦٨٪	٤١٪	٤٧٪	٥٣٪	٢٠٪	١٢٪	
	١٩٩٢	٤٠٨٥٪	٥٥١٪	٤١٣٥٪	٣٪	٢٧٨٪	١٤٪	٢٠٪	١٢٪	٤١٪
ماليزيا	١٩٨٤	٥٢١٪	٧٢٢٪	٤٦٢٧	٤٠٪	١٦٤٣٪	٤١٪	٩٠٪	٤٠٪	٢١٪
	١٩٩٢	٦٠٥٪	٣١٣٪	٤٩٩١٪	٥٠٪	٤٢٧٪	١١٪	٤٠٪	٥٢٪	١٪
تايلاند	١٩٨٤	٨٤٦٪	٥٧٪	٣٣٥٪	٢٪	٤٢٪	٢١٪	٥٠٪	٤٧٪	٤٠٪
	١٩٩٢	٨٤٦٪	٣١٪	٤٢٧٪	٦١٪	٨٢٧٪	٠٧٪	٥٠٪	٦٧٪	١١٪
الصين	١٩٨٤	٤٢٪	٨٢٠٪	٥٣٩٪	٢٢٪	٣٧٧٪	٨١٪	٤٢٪	٨٩٪	١٣٪
	١٩٩٢	٣٥٦٪	٦١٣٦٪	٥٩٤٪	١٢٪	٤٤٥٪	١٪	٥٠٪	٢٣٪	٤٣٪
إندونيسيا	١٩٨٤	٧٥٦٪	٤٧٣٪	٢٤١٪	٤٠٪	١٧٦٪	٤٧٪	٥٠٪	٨٠٪	٤٠٪
	١٩٩٢	٦٥٩٪	٣٤٣٪	٣٣٧٪	٤٠٧٪	٢٨٥٪	٦٠٪	٤٠٣٪	٦٣٦٪	٤٠

المصدر : . نفس مصدر السابق ص ٢٤١

الخاتمة

بعد استعراض مظاهر العولمة الأقتصادية وآثارها تبين لنا إن هذه الظاهرة قد تحققت نتيجة للكثير من العوامل والتي كانت تهدف جميعها ازالة الحواجز القومية وقد ساعدت الطفرة العلمية والتكنولوجية في مجال الاعلام والاتصالات والمعلومات في ترسخ هذه الظاهرة كما وإن تعاظم قوة الرأسمال المالي والصفاعي المعولم وإزدياد دور الشركات متعددة الجنسية وانتشار مبادئ اللبرالية الديموقراطية وفشل المؤسسات البيروقراطية والمشاريع المملوكة للدولة كان لها تأثيرها الواضح في عولمة الاقتصاد .

استطاعت العولمة الاقتصادية ان تفتح آفاقاً جديدة امام البلدان النامية التي تفاعلت مع الحدث بجدية وبدون تردد إذ أن الرأسمال العالمي المعولم انساب اليها بعد أن عدلت تلك الدول انظمتها وقوانينها وهياكلها الاقتصادية ومؤسساتها وفتحت ابوابها وأزالت جميع الحواجز فكانت النتيجة أن حققت نمواً اقتصادياً مذهلاً كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا والتى تحققت فيها تغيرات بنيوية وهيكلية عميقة وصلت بتلك البلدان في ظرف عقود \قليلة من الزمن المستوى الذي بلغته الدول الاوروبية المتقدمة خلال قرون طويلة والاكثر من ذلك ان هذه الدول وفرت لمواطنيها مستويات معاشية عالية ورفاهية حقيقية بعد ان تحققت دخول اضافية نتيجة توفير فرص عمل جديدة واثر انخفاض اسعار العديد من السلع الصناعية وعليه فأن التجربة التنموية العولمية هي اكثر التجارب التنموية نجاحاً وابلغها عمقاً بالقياس الى التجارب التنموية الكلاسيكية التي لم تجني ثمارها أية دولة ولم تتم ترجمة نماذجها على ارض الواقع حتى لو ادخلنافي حسابات المقارنة الهزات والارتجاحات والازمات التي اصابت هذه الدول كما حدث في عام ١٩٩٧ حينما اصابت ازمة نقدية دول جنوب شرق اسيا وهكذا يمكن وببساطة ان نقول إن العالم وفي عصر العولمة سيصبح صغيراً وان تشابكات العلاقة بين اطرافه ستكون اشد واقوى اذاً فلا مناصى من قبول الظاهرة والتعايش معه .

هوامش البحث

١ . غسان العزى ، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، الطبعة الأولى بيروت ٢٠٠٠ ص (١٦٨) .

٢ . أحمد عبد الرحمن أحمد ، العولمة ، المفهوم ، المظاهر والمسببات ، مجلة العلوم الاجتماعية مجلد (٢٦) ، عدد (١)، ص : (٥٢)

٣ . د . عبد الواحد العفورى ، العولمة والجات التحديات والفرص ، مكتبة مدبولى للنشر الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠٠

٤ . ادلريش بك ، ماهى العولمة ، ترجمة ابو العيد دودو ، منشورات الجمل الطبعة الأولى ، كولونيا ـ ألمانيا ١٩٩٩ ص (٢٥) .

٥ . أحمد عبدالرحمن أحمد ، مصدر سابق ص (٥٣) .

٦ . كيث هارتلى وكلم تسدل،السياسة الاقتصادية الجزئية ، ترجمة الدكتور عبدالمنعم السيد على بغداد ، ١٩٨١،ص (٣٢١).

٧ . يحى اليحياوى ، العولمة ، أية عولمة ؟ ، المغرب الدار البيضاء ١٩٩٩ ، ص (٢٢).

٨ . د . منير العمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٩٩٨ ، ص(١٩).

9- Ridge Dornbasch .....Macroeconomics, Second Canadian edition, McGraw - Hill Ry erosion Limited, Toronto, 1985, p: 362

١٠ . للمزيد من التفاصيل انظر : .

السيد ياسين، العولمة والطريق الثالث، مجلة النهج العدد ١٧ سنا ١٩٩٧ ، ص (٥٠ . ٨٨)

١١ . انظر :.

a) د .حميد الجملي ، البعد الأيدولوجى للعولمة الاقتصادية وانعكاساتها على مستقبل الأقتصاد العربى مجلة بيت الحكمة ، سلسلة المائدة الحرة (٣٧) العولمة والمستقبل العربي ، بغداد ١٩٩٩ ص (٣٢).

١٢ . يحى اليحياوي ، مصدر سابق ، ص (٣٦) .

١٣ . أسكندر مصطفى النجار ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، الكويت ، ١٩٧٣ ص (٨٥) .

14- MF, The Balance Of payment Statistics Year book, Volume 2 Washington D.C

١٥ . د . كريم مهدى الحسناوي ،الاقتصاد الدولي بغداد ، ١٩٨٥ ، ص (٢٧١) .

١٦ . صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية الكويت ، ١٩٧٥ ، ص (٢٧٦) .

17 - Richardson, H.W, and Regional Economic Location theory urban Structure and Regional Theory, New York, 1977 p: 162

١٨ . د . سعد حقى توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى بغداد ٢٠٠٠ ص (١٧٧ : ١٧٩)

١٩ . د . برهان غلبون ، د . سمير امين ، ثقافة العولمة و عولمة الثقافة ، دار الفكرللنشر ، ديمشق ١٩٩٩ ، ص (٣١ . ٣٣)

٢٠ . يحى اليحياوى مصدر سابق ، ص : (٧٩)

٢١ . للمزيد من التفاصيل أنظر :

- بول كنيدى ، الاستعداد للقرن الحادي والعشرون ترجمة محمد عبد القادر ، وغازى مسعود ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٣ ص (١٧٤ . ١٧٧)

٢٢ . يحى اليحياوى مصدر سابق ، ص (٧٩) .

٢٣ . د . منير الجمش مصدر سأبق ، ص (٢١).

٢٤ . د . نايف تلور ، العولمة طبيعتها ، دوافعها مقاصدها العالم العربي و أخطار العولمة ، مجلة الخليج العدد (١٨) سنة ١٩٩٨ ص (٢٢٤) .

٢٥ . د . مفيد حلمي ، تحديات العولمة وضرورة التكامل الاقتصادى العربى ، مجلة النهج العدد ١٧ سنة ١٩٩٧ ص (١٠٩ . ١١٠)

٢٦ . للمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى ﴿ د . عبد الواحد العفورى ﴾ مصدر سابق ص (٢٦ . ٣٤) .

27_ R.H Pick, Political Risk, Foreign Investment, Management Accounting July, 1988, P (36)

٢٨ . د . فتح الله ولعلوا ، الاقتصاد السياسي توزيع المداخيل ، النقود الأئتمان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨١ ، ص (٤٦٩) .

٢٩ . د . صبحي حسون ، الاتحاد النقدي الأوربي انبثاق عملة جديدة ، وآثارها المحتملة، دراسات اقتصادية مجلة فصلية منظمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة ، العدد الاول السنة الاولى ، ربيع ١٩٩٩ ص : (٨٥-٩٠)

٣٠- كيف هارتلي وكلم تسدل ، مصدر سابق ، ص : (٣٥٤)

٣١- بول كنيدى، مصدر سابق ، ص : (٧٦-٨٠)

٣٢- للمزيد من التفاصيل راجع : د.فؤاد مرصي ، الراسمالية تجدد نفسها

٣٣-عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٠ ص (٣٥ و ٥٩)

٣٤- د.عبد الكريم كامل ابوهات ، الشركات متعددة الجنسية والعولمة ، دراسة في التحولات الأساسية ، بيت الحكمة سلسلة المائدة الحرة (٣٧) العولمة والمستقبل العربي ، ١٩٩٩ ص : (٩٠)

٣٥- غسان العزى ، مصدر السابق ، ص (١٣٥)

٣٦- د.منير الحمشي ، مصدر سابق ص : (٣٢-٣٣)

٣٧-غسان الغزي ، مصدر سابق ، ص : (١٢٠)

٣٨- د.برهان غلبون ، د.سمير امين مصدر سابق ، ص (١٣٢) .

٣٩-غسان العزى ، مصدر سابق ، ص: (٤٤) .

٤٠ - بول كنبري مصدر سابق ، ص: (٨٠) .

٤١- غسان العزى ، مصدر سابق (٤٤) .

٤٢- للمزيد من التفاصيل راجع ، فؤاد مرسي مصدر سابق ، ص: (٣٧-٥٩)

٤٣- يحى اليحياوي ، مصدر سابق ص: (١١٨-١٢١)

٤٤- د. برهان غلبون ، د.سمير امين مصدر سابق ، ص: (١٦) .

٤٥ - مراد ابراهيم الدسوقى وآخرون ، النمور الآسيوية تجربة في هزيمة التخلف مطبوعات مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٥ ص : (٢٣٥)

٤٦ - بول كنيدى ، مصدر سابق ص : (٢٧٨)

ثبت المراجع

أولا: المراجع العربية

١- أبو هات ، د. عبد الكريم كامل، الشركات متعددة الجنسية والعولمة ، دراسة في التحولات الأساسية .بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة ٣٧، العولمة والمستقبل العربي، بغداد، ١٩٩٩.

٢- احمد، احمد عبدا لرحمن،العولمة... المفهوم، المظاهر والمسببات مجلة العلوم الاجتماعية، ع ا، مج ٢٦ (ربيع ١٩٩٨).

٣- بك، اولريش، ماهي العولمة (ترجمة: أبو العبد دودو). ألمانيا/ كولون: منشورات الجمل، ١٩٩٩.

٤- تلوز، د.نايف، العولمة طبيعتها ،مقاصدها، العالم العربي وأخطار العولمة . مجلة النهج ، عدد ٨، (ربيع ١٩٩٨).

٥- توفيق، د.سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية .بغداد: دار وائل للطباعة والنشر ،٢٠٠٠.

٦- الجميلي، د.حميد، البعد الأيدلوجي للعولمة الاقتصادية وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد العربي. مجلة بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة ٣٧، العولمة والمستقبل العربي، بغداد، ١٩٩٩.

٧- الحسنادي ، د.كريم مهدي، الاقتصاد الدولي. بغداد،١٩٨٥.

٨- حسون، د.صبحي، الاتحاد النقدي الأوروبي، انبثاق عملة جديدة وأثارها المحتملة. مجلة دراسات اقتصادية/ بيت الحكمة، ع ا، س ا، (ربيع ١٩٩٩).

٩- حقي احمد، النظرية الاقتصادية الكلية. الكويت، ١٩٧٥.

١٠- حلمي د.مفيد، تحديات العولمة وضرورة التكامل الاقتصادي العربي. مجلة النهج ، ع ١٧،(شتاء ١٩٩٧).

١١- الدسوقي ، مراد ابراهيم وآخرون ،النمور الآسيوية تجربة في هزيمة التخلف مطبوعات مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالأهرام ن القاهرة ١٩٩٥ .

١٢- العزى، عنان، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت، ٢٠٠٠.

١٣- العفوري، عبد الواحد، العولمة والجات، التحديات والفرص، القاهرة ، مكتبة مدبولي للنشر ، ٢٠٠٠.

١٤- الحمش، د.منير، العولمة ليست الخيار الوحيد. دمشق، الأهالي للطباعة والنشر ،١٩٩٨.

١٥- غليون، د.برهان وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة. دمشق، دار الفكر للنشر ،١٩٩٩.

١٦- كنيدي، بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين(ترجمة ،محمد عبد القادر وغازي مسعود). عمان ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣.

١٧- مرسي،د.فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠.

١٨- النجار، اسكندر مصطفى، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، الكويت،١٩٧٣.

١٩- هارتلي، كيت وكلم تسدل، السياسة الاقتصادية الجزئية، (ترجمة د.عبد المنعم السيد علي). بغداد، ١٩٨١.

٢٠- ولعلو،.فتح الله، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل، النقود والاتمان، بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١.

٢١ - ياسين، السيد، العولمة والطريق الثالث. مجلة النهج ع٧، (شتاء ١٩٩٧).

٢٢ - اليحيادي، يحيى، العولمة، آية عولمة؟ مغرب /دار البيضاء،١٩٩٩.

ثانيا/ المراجع الأجنبية:

1-MF, The Balance of payment statistics year book, volume 2, Washington D.C.

2- R.H. Pick, political Risk foreign investment, Management Accounting, July 1988.

3- Richardson, H.W., Regained Economic Location theory, Urban structure and Regional theory New York, 1977.

4- Regional Dornbascl.. Macro economies, seconded Canadian edition, Mc Grew-Hill Reason Limited Toronto, 1985.

بە جیهانیبوونی ئابووری
رواڵەتەکانی و کاریگەرییەکانی

ئەگەر چی زاراوەی " بەجیهانیبوونی ئابووری"، دەمێکی زۆر نییە بەرگوێمان کەوتووە، بەڵام لە راستیدا ئەم بابەتە وەك دیاردە زۆر لە مێژە هەنگاوی بۆ دەنرێت، تا دواجار لەئەنجامی بەیەکداهاتنی گەڵ هۆکاردا کە گرنگترینیان زیاتر بەرەو پێش چوونی شۆرشی زانستی و تەکنلۆژیاو، بالاّ داست بوونی کۆمپانیا فرە رەگەزەکان و کاریگەربوونی رۆڵی رێکخراوە نێودەوڵەتییەکانە، ئەم دیاردە بەراشکاوی خۆی بەرجەستە کرد. ئەگەر بێت و ئەزموونی گەشەپێدانی ئابووریی ولاّتە تازە پێگەیشتووەکان بەراورد بکەین و بیانرخێنین، دەبینین زۆربەی زۆری ئەو مۆدێلانەی کە داریژراون بۆ گەشەپێدانی وولاّتە دواکەوتووەکان، نەتوانراوە وەك پێویست بەرجەستە بکرێن، جگە لە وولاّتانی خواروی رۆژهەلاّتی ئاسیاو، هەندێ وولاّتی کەمی دیکە کە لەئاکامی خۆ تێکەڵ کردنیانەوە بە ئابووری جیهان بەرهەمێکی گەڵ باشیان کەپێشخستنی ئابووری هێنایە کایەوەو، لە رووی بەهاوچەرخ کردنی سیستمی ئابووری و بەرزکردنەوەی ئاستی گوزەرانی هاونیشتمانانەوە سەرکەوتنێکی لە رادەبەدەریان تۆمارکرد. هەربۆیە ئامۆژگارییەکان وادەخوازن کە وولاّتانی تازە پێگەیشتوو لە پێناوی بەدیهێنانی گەشەکردنی ئابوریدا بە زوویی خۆیان تێکەڵ بەم دیاردەیە بکەن، چونکە لەم سەردەمەی ئێستادا ئەمە تەنها رێگەیەکە بۆ خۆ دەربازکردن لە دواکەوتوویی ئابووری.

"Economic globalization"
Aspects and impressions

There is some thing true that the clossary of (Economic globalization) is not heard from along time but the other truth which we must explain is that the (Economic globalization) as a phenomenon appeared as a result of interaction of a great number of factors through long period, for instance the effects of scientific and technological revolution and multi-national projects strength as well as the international organizations roles.

The most economic development models applied by developing countries failed except the south east Asian countries model which succeed as a result of interaction of the economic globalization factors, therefor the only way to avoid the economic rescind is to accept this phenomenon and deal with it.